حضرها الجعدي وسوقي..

ورشة نقاشية للشبكة المدنية للإعلام عن «تقارير فريق الخبراء الدوليين»

عدن «الأمناء» عن موقع المجلس:

نظمت الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان أمس السبت في العاصمة الجنوبية عدن، ورشة نقاشية بعنوان: «تقارير فريق الخبراء الدوليين ومصداقية المصادر التي يعتمدها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان»، بحضور مساعد الأمين العام لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الأستاذ فضل محمد الجعدي، والمحامية نيران سوقي، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، نائب رئيس الجمعية الوطنية.

وشهدت الورشة مشاركة دائرة حقوق الإنسان بالأمانة العامة ممثلة بالدكتور عبدالعزيز علي هادي نائب رئيس الدائرة رئيس قسم الرصد، ودائرة الدراسات والبحوث ويمثلها الأستاذ عبود ناجي نائب رئيس الدائرة، إلى جانب نخبة من الاكاديميين والحقوقيين والناشطين المدنيين ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن الشؤون الاجتماعية والسلك القضائي والنيابة العامة والأمن، بالإضافة إلى حضور أعلامي كبير من وسائل الإعلام المختلفة.

وافتتح د. محمود شائف رئيس الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان الورشة النقاشية بكلمة أكد فيها على أهمية قضية حقوق الإنسان وضرورة تقدير المعاناة الإنسانية التي يعانيها الشعب، لهذا تم اختيار نخبة متميزة من الكوادر لهذه الورشة بهدف الخروج باستنتاجات متعلقة بتقارير فريق الخبراء الدوليين وما يرتبط به من خلل فيما تم تقديمه.

وأشار أن تقرير الخبراء الدوليين يرتكز على حالات رصد من منظمات بعينها غير متواجدة على الأرض دون الاستناد إلى المنظمات المعروفة بالنزاهة في هذا المجال، مما يوجه تقرير يخص انتهاكات حقوق الإنسان نحو التوظيف السياسي بسبب المعلومات التي استسقاها فريق الخبراء من تلك المنظمات وبياناتها التي قد تؤدي إلى التأثير على صانع القرار الدولي على حساب تلك التي يفترض ان تعني بالشأن الحقوقي.

وقال محمود شائف: «أن عديد التساؤلات حول التقرير، دفع الشبكة المدنية إيلاء الاهتمام بهذا الأمر حيث لم يشر بشكل واضح للجهات المسؤولة عن الانتهاكات التي أعاقت عمل حماية حقوق الإنسان وعمد الى مساواة الضحية بالجاني، ولهذا نعوّل على الكفاءات والمرتبطين بهذا الموضوع لإثراء هذه الورشة بما سيتم الخروج به من مخرجات».

وقدم في الورشة الدكتور عبدالغني الزهر استاذ القانون الدولي ورقة نقاشية بعنوان «تعليق حول تقرير فريق الخبراء الدوليين ومصداقية المصادر التي يستند اليها في رصد الانتهاكات»، أشار فيها إلى أن تقرير الخبراء الدوليين المشار إليه تحت عنوان «جائحة الافلات من العقاب في أرض معذبة»، لا يختلف عما تناولته تقارير سابقة من حيث الشكل والمضمون كونه يسرد وقائع معتمدا على معيار الأسباب المعقولة للاعتقاد وهو نفس معيار الإثبات الذي تم الاعتماد عليه في تقارير سابقة، مشيرا إلى أن التقرير أجرى أكثر من 400 مقابلة مع ضحايا وشهود وافراد بحسب قوله في حين لم يستطع الفريق زيارة اليمن مما يضع علامة استفهام حول مصداقية النتائج التي توصل إليها.

وبعد ذلك قدم د.محمد جميل أستاذ القانون الدولي ورقته التي بعنوان: «الأليات الوطنية القانونية للرد على التقرير ودور المنظمات الحقوقية المحلية في حماية حقوق الإنسان»، حيث تحدث عن الآليات الوطنية القانونية في مجال القانون الإنساني وحقوق الإنسان، مستعرضا عدد من الاستخلاصات المرتبطة بالتقرير الدولي حول اليمن المتعلقة بالمخالفات الإنسانية واعتماد التقرير على وسائل إعلام ومنظمات غير حكومية تعمل وفقا لأجندة سياسية حزبية مناطقية، وجانبه مبدأ الحياد والشفافية بعدم استسقاء المعلومات من اي من أطراف الأزمة او من جهات مجهولة، وكذا عدم نزول الفريق الى أرض الواقع واعتماده على تقارير واخبار صحفية، مقدما مجموعة توصيات لمعالجة وتجاوز الاخطاء في التقارير المستقبلية.

واستعرض الاستاذ عصام الشاعري رئيس مؤسسة «صح» لحقوق الإنسان في ورقته التي بعنوان: «قراءة تحليلية في منهجية ومضمون تقارير فريق الخبراء الدوليين» آلية إنشاء فريق الخبراء منوها لعدم توفر المواصفات والمؤهلات اللازمة لدى بعض أعضاء الفريق المتوافقة مع المهمة المكلفين بها، مشيرا إلى الولاية الزمنية والصلاحية للفريق وهي الفترة التي تبدأ من 1 سبتمبر 2014 حيث لم ينظر في التقرير سوى لحالات مختارة، ولم ينظر في انتهاكات الميليشيات الحوثية منذ استيلائها على مؤسسات الدولة في 21 سبتمبر 2014، كما تطرق إي المنهجية المعتمدة ومصادر المعلومات التي اعتمد عليها الفريق والتي لم يلتزم فيها بالمعايير المتعلقة بالأدلة الارشادية من قبل المفوضية السامية على أرض الواقع العملي.

وتخلل الورشة النقاشية عرض فيديو وثائقي عن تجاهل فريق الخبراء التواصل مع السلك النيابي والقضائي للتأكد من المعلومات التي لديه بشكل رسمي، مستعرضا تصريحات تؤكد عدم منع فريق الخبراء من قيامه بعمله واغفاله التحقق مما وصل إليه من معلومات.

وبعد استعراض أوراق العمل، تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات قامت بمناقشة محاور أوراق العمل المقدمة، حيث قامت كل مجموعة في ختام الورشة بتقديم مخرجات واستخلاصات متعلقة بما قدمه التقرير وما استعرضته أوراق العمل.

(٢٥٠) شركة تجارية وخدمية حوثية للسيطرة على السوق المحلية وغسل الأموال

«الأمناء» عن عكاظ:

فضحت مبادرة (regain yemen) أمس الأول الجمعة، حجم جرائم نهب وسرقة أموال الشعب والمستثمرين التي أدت إلى تدمير الاقتصاد الوطني وتهجير رأس المال.

وكشفت المبادرة، في أول تقرير لها، أنها رصدت ووثقت الأموال والممتلكات والشركات الخاصة التي نهبتها المليشيا الحوثية الموالية لإيران، مبينة أن الوثائق والمستندات التي حصلت عليها تكشف سيطرة القيادات الحوثية على القطاعات الاقتصادية في اليمن والاستفادة من الأموال المنهوبة في تمويل الحرب.

وذكر التقرير الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، أن هناك نحو 1250 شركة ومؤسسة تجارية وخدمية، بينها 250 شركة تعمل من خلالها المليشيا الحوثية للسيطرة على السوق المحلية، وغسل الأموال ودعم شبكات تهريب ومافيا دولية، مؤكدة أن الشركات التي تم إنشاؤها، متنوعة المهمات تبدأ من الخدمات النفطية وشركات ومؤسسات تجارية واستثمارية، واستيرادية وتصديرية، وفي المقاولات العامة والتعليم والصرافة وتحويل أموال من وإلى خارج اليمن، إضافة إلى الشركات والأموال الخاصة المنهوبة من قبل الحوثيين.

وأوضح فريق المبادرة أن المليشيا أسندت إدارة تلك الشركات إلى قيادات أو أقارب قيادات أخرى عسكرية وسياسية، ولفت إلى أن كبير المفاوضين الحوثيين محمد عبدالسلام يتحكم لوحده في 27 شركة، تديرها مجموعة من الشخصيات القريبة له، وأخرى بأسماء وهمية، كما يشرف على إدارة شبكة مالية خاصة تزيد قيمتها على نصف مليار دولار بطرق مخفية ومختلفة.

وأفصح التقرير عن أسماء عدد من الشخصيات التي تعمل مع متحدث الحوثي في نهب المال العام اليمني، إذ أظهر التقرير أن غالبية الأسماء تعمل على إدارة شركات نفطية وأخرى تجارية وملاحية ومقاولات عامة.

ولفت إلى أن بعض تلك الشركات ضمن مهماتها التمويه على عمليات تهريب الأسلحة والصواريخ الإيرانية إلى الحوثي، مطالباً الأمم المتحدة ومجلس الأمن التدقيق في سجلات تلك الشركات ومن يقف وراءها كونها تخرق القرارات الأممية.

وشدد التقرير على ضرورة تعزيز الضوابط والرقابة من قبل التحالف العربي والحكومة اليمنية خصوصاً في محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اللذين تقوم بهما مجموعة كبيرة من رجال إيران وحزب الله في اليمن عبر قيادات حوثية.

وحدد التقرير الشركات الـ(1250) بالأسماء، داعياً إلى ضرورة وقف التعامل معها نظراً لخطورتها ودورها في تدمير الاقتصاد اليمني وسرعة تصنيفها ضمن قوائم الشركات الداعمة للإرهاب.

محافظ عدن الأستاذ أحمد لملس.. (همنا الأول المواطن وتلمس همومه وسنعمل بكل جدية لتوفير أمنه وإستقراره)